

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/22
30 January 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والستون
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز

التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لجنوب وجنوب شرق آسيا
عن: "مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما
يتعلق بذلك من تعصب: دور التعليم" (بانكوك، ١٩-٢١
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)

مذكرة من المفوضة السامية لحقوق الإنسان

تشرف المفوضة السامية لحقوق الإنسان بأن تحيل إلى لجنة حقوق الإنسان تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لجنوب وجنوب شرق آسيا بشأن: "مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب: دور التعليم"، المعقودة في بانكوك في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

ملخص

تتضمن هذه الوثيقة التقرير عن الحلقة الدراسية الإقليمية لجنوب وجنوب شرق آسيا بشأن: "مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب: دور التعليم"، المعقودة في بانكوك في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

والهدف الرئيسي للحلقة الدراسية هو تحديد العقبات والتحديات التي تعترض سبيل تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان الصادرين عن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في مجال التعليم. وقد حققت الحلقة الدراسية أهدافها من خلال التشجيع على إجراء مناقشات بشأن استراتيجيات تقوم على حقوق الإنسان للتغلب على الاستبعاد وتحقيق هدف الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي.

وقد توصلت الحلقة الدراسية إلى استنتاجات متعددة واعتمدت توصيات مختلفة تؤكد التحديات الفعلية التي ينطوي عليها تنفيذ المعايير الدولية. وحددت الحلقة الدراسية الممارسات الحميدة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٥	١٦ - ١ مقدمة - أولاً
٥	٤ - ١ ألف - تنظيم الحلقة الدراسية
٥	٦ - ٥ باء - المشاركة
٦	١٤ - ٧ جيم - افتتاح الحلقة الدراسية
٧	١٥ دال - انتخاب الرئيس - المقرر
٧	١٦ هاء - إقرار جدول الأعمال
٧	٦٨-١٧ ثانياً - العروض التي قدمها أعضاء أفرقة المناقشة
	ألف - الفريق الأول: تبادل الآراء والخبرات بشأن متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان
	انجازات وتحديات في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان: تقديم المشروع المنقح لخطة عمل المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) من مراحل البرنامج العالمي المقترح للتثقيف في مجال حقوق الإنسان
٧	٢٤-١٧ باء - الفريق الثاني: تعزيز المساواة وعدم التمييز من خلال نوعية التعليم
٨	٤٤-٢٥ جيم - الفريق الثالث: دور التعليم كأداة تمكينية في نظم التعليم الابتدائي والثانوي: الخبرات الوطنية
١٠	٦١-٤٥ دال - الأفرقة العامة
١٢	٦٤-٦٢ هاء - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: ائتلاف المدن الدولي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في آسيا والمحيط الهادئ
١٣	٦٨-٦٥

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
١٤	٩٥-٦٩ ثالثاً - موجز المناقشات
١٥	٨١-٧٨ ألف - السياق
١٦	٨٧-٨٢ باء - الفئات المستهدفة: "من الذي يتعلم؟" "من الذي يعلم؟"
١٧	٩٠-٨٨ جيم - التقسيم إلى فرعين "الوصول أو المضمون" مسألة المساواة
١٨	٩٥-٩١ دال - المنهجية التي تراعي حقوق الإنسان: "الكيفية"
٢٠	٩٧-٩٦ رابعاً - الاستنتاجات
٢٢	٩٨ خامساً - التوصيات

أولاً - مقدمة

ألف - تنظيم الحلقة الدراسية

- ١ - تمشياً مع عملية متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حلقة عمل إقليمية لصالح بلدان جنوب و جنوب شرق آسيا عنوانها "مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب: دور التعليم".
- ٢ - وشكلت هذه الحلقة الدراسية المعقودة في بانكوك في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، محفلاً لتبادل المعلومات وإجراء المناقشات بشأن تطوير وتنفيذ سياسات لمكافحة التمييز فيما يتعلق بدور التعليم في مكافحة التمييز وذلك بطرق منها دمج تعددية الثقافات وتمكين الضحايا من التغلب على الاستبعاد.
- ٣ - ونظرت الحلقة الدراسية في الطريقة التي يثير التمييز بها* عقبات تعترض سبيل الوصول على التعليم وبحث كيف يشكل أدلة هامة في مكافحة مظاهر مختلفة من مظاهر الاستبعاد التي لا تزال تجلب الويلات لمجتمعات عديدة.
- ٤ - كما قدمت الحلقة الدراسية توصيات تستهدف مساعدة الحكومات والمجتمع المدني في الاستفادة من التعليم الابتدائي والثانوي والثالثي والتثقيف في مجال حقوق الإنسان للتغلب على الاستبعاد، والعنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وفقاً لأحكام إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

باء - المشاركة

- ٥ - ضمت أفرقة المناقشة تسعة أعضاء من ذوي الخبرات في مجال التعليم و/أو حقوق الإنسان الذين دُعوا لتقديم ورقات تحلل دور التعليم في مكافحة التمييز وتتركز في الوقت نفسه على الممارسات الجيدة ذات الصلة بالمنطقة. أما العروض التي قدمها أعضاء أفرقة المناقشة والمناقشات مع المشاركين بشأن مختلف القضايا ذات الصلة بالموضوع العام للحلقة الدراسية فقد أدت إلى اقتراحات عملية بشأن الطريقة التي يمكن بها للتعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يؤدي دوراً هاماً في وضع حد للاستبعاد والتمييز في المنطقة.
- ٦ - وإلى جانب أعضاء أفرقة المناقشة والمشاركين في الحلقة الدراسية، شاركت فيها أيضاً دول أعضاء ومنظمات حكومية دولية ووكالات من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية ورجال العلم.

* يقصد باستخدام لفظ التمييز في التقرير كله وفي الوثائق أن يشمل معنى اللفظ كما جاء في "إعلان وبرنامج عمل ديربان: العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب".

جيم - افتتاح الحلقة الدراسية

- ٧- أدلى السيد زيسلاف كيدزيا، رئيس فرع البحوث والحق في التنمية، بالبيان الافتتاحي للحلقة الدراسية، ثم ألقى خطاباً السيد بياوتر تشولفيجارن، نائب وزير التعليم ممثلاً وزارة التعليم في تايلند.
- ٨- وتكلم السيد زيسلاف كيدزيا باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فقال إن المفوضية تولي أولوية لإعلان وبرنامج عمل ديربان منذ اعتمادهما. ولهذا الغرض، فإنها تضطلع بأنشطة ترويجية بالتعاون مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وتبذل جهوداً مشتركة مع الوكالات المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة وبرامجها، وكذلك مع المنظمات الإقليمية.
- ٩- وأكد السيد زيسلاف كيدزيا أن إعلان وبرنامج عمل ديربان يؤكدان تأكيداً قوياً على التعليم ويتضمنان ٦١ نصاً يتعلق بالوصول إلى التعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وعليه، فإن الآليات التي أنشئت لمتابعة المؤتمر العالمي تضع التعليم في صدر جدول أعمالها.
- ١٠- كما أشار إلى أن حماية حقوق الإنسان والتعليم من شأنهما أن يُفيدا معاً في منع الميل والسلوك التمييزيين ومكافحة التحيز والتعامل والتشجيع على تقدير التنوع الثقافي. واختتم كلامه مشيراً إلى الكلمات الحكيمة لمهاثما غاندي الذي اتخذ آراء صارمة بشأن التعليم واعتبر أن التعليم لا يقوّل الجيل الجديد فحسب بل يعكس الآراء الأساسية للمجتمعات في أنفسها.
- ١١- وبدأ السيد بياوتر تشولفيجارن، نائب وزير التعليم، خطابه قائلاً "إن الانصهار الاجتماعي والسلم والاستقرار في تايلند يستند إلى ركنين هما النظام الملكي والبوذية". فقد كرس الملك بهوميبول حياته، في أثناء حكمه الذي امتد نحو ٦٠ عاماً، لحقوق وسعادة الشعب التايلندي بغض النظر عن العرق أو الدين أو القومية. وقال إن تعاليم بوذا تستند إلى أهمية التعليم الذي يؤكد على فضيلة التواضع، والمساواة، والتواضع، والتسامح، والقيم الأخلاقية، بغض النظر عن الفئة أو الطبقة الاجتماعية أو العرق والمرتبة.
- ١٢- وقد ظهرت ثمار التواضع الإنساني بغض النظر عن الدين أو القومية أو العرق، خلال الفترة التي تلت تسونامي مباشرة، عندما قدم التايلنديون المساعدة إلى الجميع تايلنديين وأجانب.
- ١٣- وقال نائب الوزير إن تايلند لم تكن يوماً من الأيام مستعمرة، وإنما أقامت شراكات قوية مع جميع البلدان. وأوضح أن كلمة "تاي" تعني "الحرية"، قائلاً إن الملك رانجامهاييغ، الذي أسس سيام (وهو الاسم القديم لتايلند) في عهد سوخوتاي قبل قرابة ٧٠٠ سنة قد نقش على الحجارة مبادئ الحرية العزيزة للغاية على قلوب الشعب التايلندي. وأضاف قائلاً إن تايلند الحديثة قد قطعت شوطاً بعيداً في التقدم منذ ذلك الوقت. وأشار إلى أن أفضل سبيل لاستئصال شأفة الفقر هو توفير التعليم ذي النوعية الجيدة لجميع الأطفال.
- ١٤- وختم خطابه قائلاً، "إننا [في تايلند] نعتقد أن جميع الناس يتطلعون إلى الحرية والمساواة والكرامة. وإننا نبذل قصارى جهودنا لتحقيق هذه الأحلام".

دال - انتخاب الرئيس - المقرر

١٥ - انتخب السيد فيتيت مونتاربهورن رئيساً - مقررًا للحلقة الدراسية بالتركية.

هاء - إقرار جدول الأعمال

١٦ - عدّل جدول الأعمال تعديلاً يُنشأ بموجبه فريقاً عملٍ يبحث كل واحدٍ منهما موضوعين.

ثانياً - العروض التي قدمها أعضاء أفرقة المناقشة

ألف - الفريق الأول: تبادل الآراء والخبرات بشأن متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان

١٧ - قدم السيد بيير سوب، المنسق بالوكالة لوحدة مناهضة التمييز، ورقة تناول فيها البند الفرعي المعنون "الإنجازات والتحديات في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان".

١٨ - وأشار السيد بيير سوب في ورقته إلى أن إعلان وبرنامج عمل ديربان بوصفهما وثيقة حية، حددا برنامجاً قوياً للطريق إلى الأمام في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأبرز السيد بيير سوب كون إعلان وبرنامج عمل ديربان يتضمنان أحكاماً عديدة تتناول دور التعليم في سياقات مختلفة، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة الوصول إلى التعليم ومحتواه وأهدافه والجهات المستفيدة منه والجهات التي تقدمه.

١٩ - وذكر أن الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وفريق الخبراء العامل المعني بالأشخاص من أصل أفريقي، ومجموعة الخبراء البارزين المستقلين بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، قد أكدوا بصورة مستمرة أهمية التعليم في مكافحة التمييز، إذ أجرى الفريقان العاملان الأولان مناقشات مواضيعية بشأن هذا الموضوع واعتمدا توصيات في هذا الصدد (E/CN.4/2004/20 و E/CN.4/2004/21).

٢٠ - غير أنه على الرغم من العديد من الإنجازات التي حققها المجتمع الدولي في مجال التعليم، لا يزال هناك الكثير من العمل الواجب القيام به. وبغية ضمان تحقيق الهدف الإنمائي ٢ للألفية وهو تحقيق التعليم الابتدائي الشامل بحلول عام ٢٠١٥، طلب الفريق العامل الحكومي الدولي إلى مجموعة الخبراء البارزين المستقلين أن تتعامل مع الحكومات في حشد الموارد اللازمة لمعالجة الاحتياجات التعليمية لضحايا العنصرية.

٢١ - والتحديات الواجب التغلب عليها في مكافحة التمييز في مجال التعليم تشتمل طائفة واسعة من الشواغل بدءاً بالعقبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانعدام الالتزام والإرادة السياسية لدى الحكومات، وانتهاء بالصعوبات في قياس أثر السياسات والتدابير التي يتم تنفيذها، علماً أنه لا توجد مؤشرات موثوقة وعملية.

٢٢ - وقدم السيد جفرسون بلانتيا، الذي يعمل في مركز معلومات حقوق الإنسان لآسيا والمحيط الهادئ (أوساكا)، مشروع خطة عمل منقحة للمرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) من مراحل البرنامج العالمي المقترح للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٩ بء).

٢٣- وناقش السيد جفرسون بلانتيا مضمون خطة العمل. وأشار إلى مختلف الأحكام المتعلقة بالثقيف في مجال حقوق الإنسان المنصوص عليها في صكوك دولية متعددة. وانسجاماً مع مضمون هذه الصكوك، عُرّف الثقيف في مجال حقوق الإنسان في خطة العمل بأنه "التعليم، والتدريب والإعلام الرامي إلى بناء ثقافة عالمية تتعلق بحقوق الإنسان من خلال تبادل المعارف، ونقل المهارات وتشكيل المواقف الموجهة" إلى أمور منها تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتشجيع التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

٢٤- وأشار السيد جفرسون بلانتيا إلى أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان واليونسكو ما زالتا في بداية إرسال المعلومات ذات الصلة بالموضوع إلى الحكومات، لأن المرحلة الأولى من مراحل البرنامج العالمي للثقيف في مجال حقوق الإنسان لم تعقد إلا منذ عهد قريب جداً. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن تنفيذ هذا البرنامج يتطلب مشاركة متفانية من قبل الجهات الفاعلة بمختلف مستوياتها، بما في ذلك المجتمع المدني. وتبقى المسألة قائمة وهي مسألة كيفية استخدام الآليات القائمة، للاستفادة من منافعها استفادة قصوى.

باء - الفريق الثاني: تعزيز المساواة وعدم التمييز من خلال نوعية التعليم

٢٥- تناول السيد فيرنور مونيوس فيلالوبوس، المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، الموضوع الفرعي المعنون "فهم الثقيف في مجال حقوق الإنسان كعملية ترمي إلى ضمان التعليم ذي النوعية الجيدة".

٢٦- وأكد السيد فيرنور مونيوس فيلالوبوس في بيانه أن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ليست اختراعات غريبة وأنها توجد في جميع ثقافات العالم بأسره أو تكاد. ورأى أن فرض بنية نظام تعليمي معين فرضاً بنيوياً يستغل في أحيان كثيرة التمييز الإثني والديني والجنسي والطبقي الموجود بالفعل على المستوى المحلي. ولهذا السبب فإنه من الضروري إعادة النظر في أسس النهج التعليمي الذي قد يستفيد من ثمار عالمنا المتعدد الثقافات.

٢٧- وفيما يتعلق بالعقبات التي تعترض أعمال حق الإنسان في التعليم، فإن المقرر الخاص يرى أن عوامل معقدة ومتشابكة تعترض أعمال حق الإنسان في التعليم، وبالتالي فإن أعمال هذا الحق لا يمكن النظر إليه بمعزل عن تلك العوامل. ولا يزال معظم هذه العوامل متجذراً في عمق العناصر الثقافية المحددة لأعمال هذا الحق، وهي عناصر تعترض سبيل تنفيذ قوانين مكافحة التمييز، ومن المؤسف أنها تدرج ضمن أولويات الحكومات.

٢٨- وأحد أبرز العقبات التي تعترض سبيل تنفيذ الحق في التعليم هو فرض الرسوم الدراسية في بعض النظم التعليمية. وبذلك قد يكون الاستبعاد الاقتصادي أهم شكل من أشكال الحرمان المرتبط بالتمتع بالحق في التعليم.

٢٩- أما اجتماع الاستبعاد الاقتصادي، والعنصرية أو كره الأجانب فهو مشكلة لم يتم حتى الآن التصدي لها على النحو الكافي من خلال سياسات عامة متسقة في مجال التعليم. وفضلاً عن ذلك، وبسبب قلة المؤشرات التي يمكن التعويل عليها، يصعب تحديد خصائص جميع أنواع الاستبعاد والتمييز، تحديداً دقيقاً، مع ما يرافق ذلك من صعوبات في تنفيذ التدابير الحكومية والاجتماعية اللازمة لمكافحتها.

٣٠- وأشار المقرر الخاص إلى أن عدم توعية المعلمين وإعدادهم إعداداً حسناً لتعليم حقوق الإنسان هو بالتأكيد عقبة هامة أخرى ينبغي التغلب عليها في أعمال الحق في التعليم الخالي من التمييز.

٣١- وفيما يتعلق بالوصول إلى التعليم ومضمون التعليم، يرى المقرر الخاص وجوب اعتبار مضمون التعليم مكافئاً للوصول إلى التعليم من حيث الأهمية في الكفاح ضد جميع أشكال التمييز. ويرى أن الوصول إلى التعليم في حد ذاته، لا يعني أعمال الحق في التعليم، بل على العكس من ذلك، فإن الوصول إلى نظام تعليمي موحد قد يؤدي إلى زيادة حدة الآثار المترتبة على التمييز العنصري وكره الأجانب أو التعصب.

٣٢- إن مضمون التعليم يحدد نوعيته التي تعتمد بدورها حتماً على تعليم يستند إلى أعمال وتعلم جميع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص. فالنهج القائم على حقوق الإنسان يمكن نظام التعليم من الوفاء بمهمته الأساسية وهي ضمان تعليم جيد النوعية للجميع.

٣٣- وعلى غرار ذلك، نص إعلان وبرنامج عمل ديربان على أن التعليم الجيد النوعية، والقضاء على الأمية، وكذلك وصول الجميع إلى التعليم من شأنه أن يسهم في إيجاد مجتمعات أكثر شمولية، ولذلك فإن الروابط بين الحق في التعليم والكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تشكل عناصر رئيسية ينبغي مراعاتها من أجل تقدم البشرية. ويعتقد المقرر الخاص أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان هو شرط مسبق للتعليم جيد النوعية الذي، ينبغي ضمانه إذا ما أريد أعمال الحق في التعليم إعمالاً كاملاً.

٣٤- وتناول السيد سوثن نوباكيت، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلند، الموضوع الفرعي المعنون "التعليم الرسمي: تعلم التسامح والاحترام".

٣٥- وناقش السيد سوثن نوباكيت أهمية التعاون من خلال "التعاقد" في مكافحة التمييز. وهو يرى أن أهم جانب للتعليم الخالي من التمييز يكمن في تقديم التدريب والتوعية المناسبين للمعلم والمعلمة وإصلاح المناهج المدرسية لكي تشمل تعاليم حقوق الإنسان.

٣٦- وذكر السيد سوثن نوباكيت أن لجنة حقوق الإنسان في تايلند تبذل جهوداً كبيرة تشجيعاً لإدراج حقوق الإنسان في المناهج المدرسية لكنها تواجه صعوبات عديدة في اقناع الأطراف المعنية بالحاجة إلى التغيير والإصلاح.

٣٧- وأوضح السيد سوثن نوباكيت أنه وإن كان غير متأكد من وجهة السياسات التي تتبعها حكومة تايلند في قضايا تعليم حقوق الإنسان، فإنه يعتقد أن من الضروري إجراء مناقشات مع الطلاب في المدارس تكون أكثر انفتاحاً بشأن قضايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٣٨- وتناولت السيدة سوبانغ تشانتافانيش، مديرة معهد الدراسات الآسيوية في جامعة تشولالونغهورن، الموضوع الفرعي المعنون: "التعليم غير الرسمي: تعلم التسامح والاحترام".

٣٩- واستهلت السيدة سوبانغ تشانتافانيش كلمتها بعرض عام عن المعنى الذي تحمله عبارات التعصب والعنصرية والتمييز العنصري. وتناولت في كلمتها مختلف أنواع التمييز الموجودة في جنوب شرق آسيا.

٤٠- وفيما يتعلق بالأقليات الإثنية، أشارت على سبيل المثال إلى بعض بلدان المنطقة التي توجد فيها أقليات تعاني من مختلف أشكال التمييز، لا سيما الشان والكارين والكاريني والمون والمولوكو وقبائل التلال.

٤١- وقدمت وصفاً لأنواع التمييز الذي تعاني منه جماعات مختلفة في المنطقة. ومن الجماعات موضع المناقشة اللاجئين وملتسمو اللجوء والمهاجرون والعمال المهاجرون والأشخاص المشردون وخدمو الجنسية والأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعات دينية محددة، والنساء، والعاملون في تجارة الجنس/ضحايا الاتجار بالإنسان. وقدمت السيدة سوبانغ تشانتافانيش معلومات عن عدة حالات حدثت فيها وفاة أو سوء معاملة للأفراد بسبب التمييز.

٤٢- وتناولت السيدة نيمالكا فيرناندو، وهي محامية في سري لانكا، الموضوع الفرعي المعنون "دعم تعليم حقوق الإنسان على المستوى الجماهيري ودور وسائل الإعلام".

٤٣- وأثارت السيدة فيرناندو قضايا متنوعة تتعلق بأنشطة مختلفة يمكن الاضطلاع بها لتوعية الجمهور من خلال وسائل الإعلام. ورأت أن هناك حاجة إلى زيادة التركيز على تنسيق الأنشطة. وأثارت السيدة نيمالكا فيرناندو مسألة السياق والواقع الآسيوي. فالتثقيف في مجال حقوق الإنسان هو أمر ذو معنى لكن هذا المعنى يتطلب النظر إليه والتفكير فيه في سياق معين. ويتمثل التحدي في النظر نظرة ناقدة إلى سياق التنفيذ. "والواقع الآسيوي" هو اعتبار من الاعتبارات الهامة في أعمال الحق في التعليم لأن بعض الحكومات قد لا تنظر في هذا النهج نظرة جدية.

٤٤- وناقشت السيدة نيمالكا فيرناندو العنصرية كما تظهر في كتب التاريخ المدرسية مشيرة إلى أن الأبطال فيها هم دائماً من المجموعة المسيطرة. وفي معرض الحديث عن مكافحة التمييز، أكدت الحاجة إلى مراعاة الثقافة المحلية والبحث لمعرفة المجموعة التي يتم تعزيز آرائها في الثقافة والتاريخ. وفيما يتعلق بمواقف الطالب والمعلم، قالت إن هناك حاجة إلى مراجعة التاريخ وتعليم الأطفال احترام التنوع.

جيم - الفريق الثالث: دور التعليم كأداة تمكينية في نظم التعليم الابتدائي والثانوي: الخبرات الوطنية

٤٥- السيد راجيف دهافان، وهو من كبار محامي المحكمة العليا في الهند، لم يتمكن من المشاركة في الحلقة الدراسية. غير أنه أرسل ورقته التي تلتها الأمانة في الحلقة الدراسية. وتناول في عرضه الموضوع الفرعي المعنون "الدعوة إلى الاحترام والضم انطلافاً من زاوية تعدد الثقافات في محتوى المناهج والمواد المدرسية".

٤٦- وذكر السيد راجيف دهافان بقصة أكلافيا في الملحمة الهندية المشهورة "مهاهاراتا". فقد ولد أكلافيا في طبقة اجتماعية دنيا في جماعة "نيشدا". وراودت أكلافيا أحلام يصبح فيها رامياً للسهم وذهب ليتعلم المهنة على أيدي درونا شاريا وهو أعظم معلم لرمي السهم في زمانه. ونظراً إلى أن أكلافيا لا ينتمي إلى الطبقة أو القبيلة الصحيحة أو المجتمع الصحيح، رفض درونا شاريا أن يتخذه تلميذاً له.

٤٧- ومن خلال هذه القصة، سعى السيد راجيف دهاغان إلى وضع منحة أكلافيا في سياقها المعاصر. ففي سياق اقتصاداتنا الحاضرة يحتاج أكلافيا اليوم إلى الحصول على التعليم الجامعي والمهني والتقني المجدي وفي أفضل المعاهد وفي جو علماني. وقد يتطلب ذلك مزيداً من العمل الإيجابي الشاق والمستمر. فتعليم أكلافيا الحروف الأبجدية دون السماح له بمواصلة التعليم فيه تخلٍ عن المساواة وترسيخاً للتحامل المقيم.

٤٨- وأشار إلى أن المجتمع الهندي هو مجتمع متنوع يضم أكثر من مليار نسمة يقسمون إلى مجموعات إثنية ودينية وطبقية ولغوية وثقافية متنوعة وبينها فوارق اجتماعية واقتصادية هائلة تؤثر، بلا شك، على مستقبل هذه المجموعات (وأفرادها) في اقتصاد يشهد تحولاً سريعاً.

٤٩- وينبغي الربط بين توفير فرص التعليم على أساس المساواة وبين الفرص في سوق "الموارد البشرية"، بما في ذلك فرص الوصول إلى العمل والمسالك المهنية. ولا ينبغي مراعاة تكافؤ الفرص في التعليم الأساسي فحسب بل أيضاً في المدارس والكليات والمعاهد المهنية ومرافق البحوث التي تجعل من الممكن تحقيق أحلام أكلافيا المعاصرة. وقد تبين أن هذه المسألة هي مسألة هامة تحظى في الوقت الحاضر باهتمام الجمهور العام في الهند.

٥٠- وحاجج السيد راجيف دهاغان قائلاً إن توفير فرص الوصول إلى التعليم لجميع الذين يحملون حلم أكلافيا، قد يتطلب أكثر مما تقدمه المؤسسات الحكومية التي تطبق سياسات العمل الإيجابي، كي تتاح الفرصة لأمثال أكلافيا لبلوغ أفضل ما يمكنهم بلوغه. وماذا عن إتاحة الفرص للفئات المميز ضدها والحرومة للوصول إلى المدارس والكليات والمعاهد المهنية ومرافق البحوث الخاصة؟

٥١- ويرى السيد راجيف دهاغان أن هذه المسألة تقع في صميم مطالبة أمثال أكلافيا في زماننا بتكافؤ الفرص. فهم قادرون، لكن سبب هذا الجدل الكثير حول التعليم المهني والتقني أنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بالفرص المتاحة في السوق. والوصول إلى المعاهد الحكومية والمعاهد التي تتلقى الدعم الحكومي قد لا يكون كافياً عندما تقدم جهات أخرى فرصاً أفضل.

٥٢- أما السيد حافظ عباس، المدير العام لمكتب حماية حقوق الإنسان في وزارة القانون وحقوق الإنسان في إندونيسيا، فقد تناول الموضوع الفرعي المعنون "الأولويات في تعزيز مشاركة ومساءلة جميع الفئات من خلال التعليم".

٥٣- وأشار السيد حافظ عباس في بيانه إلى أنه بعد أن حققت إندونيسيا إنجازاً رائعاً في التوصل إلى التعليم الابتدائي الإلزامي لمدة ست سنوات في عام ١٩٨٤، أمكن الإعلان في عام ١٩٩٤ عن إلزامية التعليم الأساسي الشامل لمدة تسع سنوات. غير أنه بالنظر إلى الأزمات الاقتصادية التي واجهها البلد، تعين تأجيل الموعد المحدد لبلوغ ذلك الهدف إلى عام ٢٠٠٩.

٥٤- إن الاستثمار في التعليم الابتدائي والثانوي هو، على ما يبدو، الاستراتيجية الفعالة لتكوين مجتمع الطبقة المتوسطة، الذي يكون أكثر اعتدالاً وتسامحاً وقادراً على مكافحة مختلف مظاهر التمييز في مجتمعنا. وانسجاماً مع إعلان وبرنامج عمل ديربان وخطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩؛ أدرج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في إندونيسيا في مناهج جميع مستويات التعليم انطلاقاً من التعليم الابتدائي وحتى التعليم الجامعي. وتم تحديد الفئات المستهدفة ذات الأولوية لتعزيز وحماية حقوق الفئات المستضعفة التالية: الأطفال،

والنساء، والفقراء، والمشردون داخلياً، وكبار السن. وقال إن التعليم الأساسي والتثقيف في مجال حقوق الإنسان يعزز أحدهما الآخر في عملية الإسراع في تحويل إندونيسيا إلى مجتمع ديمقراطي ومتقدم جديد.

٥٥ - ورأى السيد حافظ عباس أن المفوضية قادرة على أن تؤدي دوراً هاماً من خلال تعزيز التعاون والتعاقد بين البلدان الأعضاء وبينها وبين غيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، لتعزيز وصول الجميع إلى التعليم الأساسي والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٥٦ - وأما السيد ستيفن غان، وهو صحفي أسس صحيفة "ماليزيا كيني" الإلكترونية اليومية المستقلة، فقد تناول الموضوع الفرعي "توعية الجمهور كأداة تعليمية في تعزيز التسامح".

٥٧ - وبدأ عرضه بالتأكيد على أن وسائل الإعلام تتمسك بمدأين رئيسيين عند معالجتها موضوع العنصرية هما: عدم نشر الأنباء والآراء العنصرية والكشف عن العنصرية أينما ظهرت. وبالفعل، فإن وسائل الإعلام تعتبر في أحيان كثيرة حلاً هاماً للعنصرية. ولكنها في حالات عديدة هي جزء كبير من المشكلة.

٥٨ - وسلّم السيد ستيفن غان بأن حكومة ماليزيا مارست احتكاراً كاملاً للمعلومات حتى ظهور الإنترنت، وقال إن "ماليزيا كيني" (أو ماليزيا اليوم) تمكنت في النهاية من كسر ذلك الاحتكار الحكومي للحقيقة. وقد انطلق موقع ماليزيا كيني على الإنترنت قبل أكثر من خمس سنوات وبلغ عدد زواره ٥٠ ٠٠٠ زائر في اليوم، مما جعله في مصاف أهم الصحف في البلد.

٥٩ - وأشار السيد ستيفن غان إلى أن ماليزيا هي دولة متعددة الثقافات واللغات والأديان. وهي تعلن نفسها كنموذج للتعايش السلمي، ولكن على الرغم من مرور نحو نصف قرن على قيام الدولة، فإن الفئات الإثنية التي يتكون منها سكان ماليزيا لم تكن قط أكثر تباعداً مما هي الآن.

٦٠ - وأكد السيد ستيفن غان أن "ماليزيا كيني" تسعى في هذا السياق، إلى التغلب على العنصرية بالطرق التالية: العمل كوسط حوار بين الإثنيات؛ واتباع سياسة في التحرير مناهضة للعنصرية، والمساعدة في تعزيز الاندماج. وتعتمد صحيفة "ماليزيا كيني" سياسة في التحرير تقوم على مكافحة العنصرية والتمييز بين الجنسين، ولا تنشر أي أنباء وآراء ترى انتقاصاً من كرامة مجموعة إثنية ما أو من كرامة المرأة.

٦١ - واحتتم السيد ستيفن غان كلمته قائلاً إن صحيفة "ماليزيا كيني" تعمل بنشاط للمساعدة في تعزيز الاندماج وكشف مكائد السياسيين عند تناول مواضيع مثل التمييز في بيئة عنصرية مشحونة شحناً كبيراً في ماليزيا.

دال - الأفرقة العاملة

٦٢ - نظر الفريق العامل الأول في الموضوع الفرعي المعنون "إدماج القضاء على التمييز والاستبعاد في السياسة العامة كغرض صريح للتعليم" وفي الموضوع الفرعي المعنون "مكافحة التمييز والاستبعاد من خلال مبادرات التوعية: دور المجتمع المدني والتعاون فيما بين الثقافات". والمتكلمان الرئيسيان في جلسة الفريق العامل هما المقرر الخاص المعني بالتعليم السيد مونيوس فيلالوبوس والسيد سريرافا بيتشاراميسري.

٦٣- ونظر الفريق العامل الثاني في الموضوع الفرعي المعنون "الممارسات الجيدة في المنطقة في مكافحة التمييز والاستبعاد من خلال نوعية التعليم الابتدائي والثانوي" وفي الموضوع الفرعي المعنون "التعليم كوسيلة لتمكين ضحايا التمييز والاستبعاد: تدابير خاصة وإجراء إيجابي". والمتكلمان الرئيسيان في الجلسة هما السيدة نيمالاكا فيرناندو والسيد جفرسون بلانتيا.

٦٤- ومكّن الفريقان العاملان المشاركين من النظر في القضايا الرئيسية المشار إليها أعلاه بتعمق أكبر. وقدمت استنتاجاتهما وتوصياتهما إلى الجلسة العامة لمناقشتها واعتمادها.

هاء - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: ائتلاف المدن الدولي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في آسيا والمحيط الهادئ

٦٥- في الورقة المعنونة "الدعوة إلى ائتلاف بين المدن لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في آسيا والمحيط الهادئ"، قدم السيد داريل ميسر، المستشار الإقليمي في قسم العلوم الاجتماعية وحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ في اليونيسكو، مشروع ائتلاف المدن الدولي لمكافحة العنصرية، كمبادرة أطلقتها اليونيسكو في عام ٢٠٠٤ لإنشاء شبكة من المدن المهتمة بتبادل الخبرات من أجل تحسين سياساتها واستراتيجياتها لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من أجل زيادة الاندماج الاجتماعي الحضري.

٦٦- وأشار السيد داريل ميسر إلى أن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب كان بمثابة محفل للنظر في مسائل هامة للغاية لا بالنسبة لحماية حقوق الإنسان الأساسية فحسب بل أيضاً لتعزيز التفاهم والتعايش والتعاون فيما بين الأفراد والشعوب. وأما مبادرة إنشاء ائتلاف دولي بين المدن لمكافحة العنصرية فقد ولدت في سياق أنشطة متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٦٧- والهدف النهائي للمبادرة هو إشراك المدن المعنية في كفاح مشترك ضد العنصرية من خلال ائتلاف دولي. وخلال المرحلة الأولى من مراحل المبادرة، يجري إنشاء ائتلافات إقليمية في أفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والدول العربية، وأوروبا وآسيا والمحيط الهادئ. والهدف هو مراعاة خصوصيات وألويات كل منطقة. ويضع كل ائتلاف إقليمي خطة عمله في إطار التنسيق الذي تتولاه "مدينة فائدة" تحدد فيما بعد. وأما المدن التي توقع اتفاق الائتلاف فتوافق على إدماج خطة العمل في استراتيجياتها وسياساتها البلدية. وأخيراً ينشأ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ائتلاف دولي يجمع بين ستة ائتلافات إقليمية في صيغة اتحادية.

٦٨- بدأ ائتلاف المدن الأوروبي لمكافحة العنصرية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في مدينة نورمبرغ باعتبارها المدينة القائدة لأوروبا. أما في آسيا والمحيط الهادئ، فقد وافقت سلطة بلدية بانكوك على القيام بدور المدينة القائدة في المنطقة. وسيعقد اجتماع الخبراء الإقليمي تحت عنوان "التزام المدن بمكافحة التمييز: تحديد خطة عمل النقاط العشر لمجتمع حضري شامل في آسيا والمحيط الهادئ"، وذلك في الفترة ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ برعاية سلطة بلدية بانكوك واليونيسكو، وسوف يبدأ رسمياً ائتلاف آسيا والمحيط الهادئ في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٦.

ثالثاً - موجز المناقشات

٦٩- الهدف الرئيسي للحلقة الدراسية هو تحديد العقبات والتحديات التي تعترض سبيل تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان في مجال التعليم. وكان الغرض من الحلقة الدراسية هو تشجيع المناقشات بشأن الاستراتيجيات القائمة على حقوق الإنسان لمكافحة الاستبعاد وبلوغ هدف الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي؛ والنظر في ضرورة دعم برامج تستهدف تدريب المعلمين والمدربين في مجال التعليم غير الرسمي على التشجيع على التسامح واحترام الغير ومكافحة العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ وتحديد وتبادل الممارسات الجيدة التي يمكن تطبيقها في بلدان جنوب وشرق آسيا في إدماج حقوق الإنسان، ومبدأ عدم التمييز خصوصاً في وضع وتنفيذ السياسات وخطط العمل الوطنية في مجال التعليم.

٧٠- ولاحظ متحدثون عديدون تنوع صكوك ووثائق حقوق الإنسان التي تشكل إطاراً لمكافحة التمييز والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من زاوية التعليم. ومن هذه الصكوك والوثائق إعلان وبرنامج عمل ديربان؛ والمعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ ووثائق القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدها رؤساء الحكومات؛ وبرنامج العمل العالمي من أجل تعليم حقوق الإنسان وخطه عمله الدولية؛ وخطه عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان: الحماية والتمكين.

٧١- وتستكمل هذه الصكوك والوثائق الدولية، على المستوى الوطني، بتشريعات، وخطط عمل وخطط تعليمية في مجال حقوق الإنسان.

٧٢- وأكدت تعليقات عديدة أدلى بها المشاركون أنه رغم وجود إطار دولي جامع لتوجيه الإجراءات فإن التحدي الحقيقي يكمن في تنفيذ المعايير الدولية. وفي هذا السياق، توجد حاجة إلى تعزيز وتحديد الممارسات الجيدة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال.

٧٣- ويمكن تعزيز جهود التنفيذ بزيادة عدد البلدان الآسيوية المنضمة إلى الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، لأن العديد منها ليست أطرافاً فيها حتى الآن. ومن الأمور المشجعة الإشارة إلى الأثر الإيجابي لإعلان وبرنامج عمل ديربان في توجيه عملية السلام في آتشيه، بوحي من مفهوم الشمول وعدم التمييز. ورغم ذلك لا يزال من الضروري ترجمة ونشر إعلان وبرنامج عمل ديربان على نطاق أوسع من ذي قبل باللغات الوطنية والمحلية بلغات أخرى.

٧٤- وأوضحت الحلقة الدراسية أن هناك عناصر استراتيجية عديدة تؤثر تأثيراً هاماً على صياغة وتنفيذ البرامج الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من خلال التعليم.

٧٥- يتطلب تعليمًا أكثر من دخول المدرسة، بينما يتطلب تعليم حقوق الإنسان أكثر من عملية تعليم عامة. والتعليم في مجال حقوق الإنسان يستتبع ما يلي: التعليم بشأن من حيث مضمون وعمليات حقوق الإنسان؛ والتعليم من أجل حقوق الإنسان يستهدف تعزيز حقوق الإنسان برمتها، وتعليم حقوق الإنسان يعني ضمناً إيجاد

مناخ تعليمي مؤات لحقوق الإنسان. وهذه العناصر ترتبط بالحق في التعليم والتعليم بشأن جوانب أخرى من جوانب المجتمع مثل السلم والديمقراطية والتنمية.

٧٦- وحددت الحلقة الدراسية الحاجة الهامة للانتقال من اعتبار التعليم كخدمة إلى اعتباره حقاً مقروناً بمسؤولية مقابلة هي مسؤولية الدول وغيرها من الجهات الفاعلة عن الوفاء بالتزاماتها.

٧٧- وعلى الرغم من أن "الوصول" إلى التعليم هو أمر هام، إلا أنه لا يفي وفاءً كاملاً بمتطلبات حقوق الإنسان لأن الوصول إلى التعليم يعتمد على "المضمون" الذي يحترم حقوق الإنسان. ويعتمد ذلك على إدراك بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان لا يتعلق بالمعرفة فحسب، بل يتعلق أيضاً بمهارات وقيم وسلوك تنطوي على احترام تلك الحقوق.

ألف - السياق

٧٨- التثقيف في مجال حقوق الإنسان لا يوجد في فراغ وتحدد صيغته بعض العوامل الحاسمة بما فيها ما يلي: السوابق التاريخية، التي تؤدي أحياناً إلى تشويه الصورة؛ وسرد التاريخ من وجهة نظر واحدة تفتقر إلى فهم تنوع المصادر، والاستبعاد الاجتماعي لمجموعات السكان المستضعفة؛ والأحزاب السياسية والسياسات التي تقوم على العرق، مما يؤدي إلى ظهور العنصرية المؤسسية؛ العيوب والشذوذ الثقافي في النظام الأبوي، مما يؤدي إلى التمييز العنصري والتمييز القائم على نوع الجنس وغيره من أشكال التمييز؛ وتعدد أشكال التمييز والمناقشات الدائرة وغير المحسومة بشأن معنى التمييز؛ والطبقة الاجتماعية أو الوضع الاجتماعي أو وضع المهاجرين الذي يقوم على الحرمان من الوصول إلى التعليم؛ وتزايد استبعاد وتمييز المجموعات المتأثرة؛ والسكوت عن تعددية الثقافات واحترام التنوع انطلاقاً من روح حقوق الإنسان؛ وعدم تنفيذ برنامج عمل ديربان؛ وغياب الإرادة السياسية لدى بعض الحكومات والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمسألة العنصرية والتمييز العنصري وكره الجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٧٩- وهناك عوامل أخرى تؤدي إلى تعقيد المشكلة منها ما يلي: الحرمان الاقتصادي وغيره من أشكال الحرمان، وأنماط التنمية غير العادلة على المستويين الدولي والوطني؛ وانعدام الديمقراطية؛ وحالات النزاع والانتعاش بعد النزاع؛ والآثار السلبية المترتبة على العولمة وتزايد جعل التعليم تجارياً؛ وعدم الاتساق بين بعض النظم/البيئات التعليمية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وزيادة شعور الإنسان بعدم الأمان، والغلو في القومية، والإرهاب وردود الفعل على الإرهاب؛ والكوارث الطبيعية، ولا سيما أثر تسونامي في منطقة آسيا؛ والعلاقات غير المستقرة في مجال عبور الحدود، مثل العلاقة بين بلدان المصدر والمرور العابر وبلدان الوجهة في موضوع الهجرة.

٨٠- أجرى المشاركون مناقشات مطولة وتبادلوا آراءً متنوعة بشأن مسألة التمييز "الطبقي" وأثره على التعليم. أما لجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان فقد نظرتا في سبل لمكافحة التمييز على أساس العمل والأصل، بما في ذلك التمييز "الطبقي". وأبدي رأي مفاده أن التمييز الطبقي لا يشكل تمييزاً عنصرياً.

٨١ - كما أعرب بعض المشاركين عن رأي مفاده أن الملايين من ضحايا التمييز الطبقي المستبعدين من صلب المجتمع المدني ما زالوا في بعض الحالات ينتظرون الاندماج المرغوب فيه نحو التحرير والعدالة، على الرغم مما تبذله الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من جهود.

باء - الفئات المستهدفة: "من الذي يتعلم؟" "من الذي يُعَلَّم؟"

٨٢ - لا يزال شاغلاً من الشواغل الأساسية تحديد أهم فئتين في عملية التعليم، فئة المتعلم وفئة المعلم. وعلى الرغم من أهمية تعليم الأطفال في نظام التعليم برمته، يوجد تحدٍ لا يقل أهمية عن ذلك هو إعلام أصحاب السلطة أو على الأقل التأثير عليهم من قبل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ومن هؤلاء، السياسيون والزعماء الدينيون وقطاع الأعمال وقادة المجتمع وأسرهم وموظفو إنفاذ القانون. بمن فيهم عناصر الشرطة وضباط الهجرة. ومن الضروري العمل مع وزارات التعليم ومعاهد التعليم العالي للقيام بمهمة التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وينبغي تشجيع المؤسسات على إدراج حقوق الإنسان في التعليم والشروط الأكاديمية.

٨٣ - وعلى الرغم من أن المعلمين يُعتبرون فئة أساسية مستهدفة لبناء القدرات، إلا أن التعليم في مجال حقوق الإنسان يعتمد على مشاركة طائفة واسعة من المربين. وفي الواقع، يمكن لكل شخص أن يكون مربياً نظراً إلى العلاقة المتبادلة بين المربي والتلميذ.

٨٤ - واحد التحديات الرئيسية تدريب المدرب. ومن العوامل الحاسمة وجود المعلمين على المستويات الابتدائية والثانوية والجامعية. ويبقى الشاغل الرئيسي الذي يتعلق بتأهيل المعلمين ونوعية مؤهلاتهم وإمكان قيامهم بتعليم حقوق الإنسان، فضلاً عن نسبة المعلمين إلى الطلاب. ودراسة هذه المشكلة تقتضي مراعاة شعور المعلمين في أحيان كثيرة بأنهم مثقلين بالدروس المقررة ويخشون من أن يؤدي إدماج حقوق الإنسان في عملهم إلى زيادة أعباء التدريس. كما أنهم قد يشعرون بعدم الارتياح إزاء وضع يمكن فيه التساؤل بشأن سلطتهم جراء اتباع نهج موجه نحو حقوق الإنسان.

٨٥ - إن بإمكان التعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي الذي تضطلع به جهات منها المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، أن يؤدي دوراً هاماً في مكافحة العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وعلى الرغم من الاعتراف بالأدوار الحاسمة التي يؤديها التعليم الرسمي والمعلمون، ينبغي اعتبار أصحاب المصلحة الآخرين، مثل أعضاء المجتمع المحلي، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك المهن ذات الصلة، جهات فاعلة هامة لدعم التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٨٦ - وبرزت في الحلقة الدراسية طائفة متنوعة من الآراء تتعلق بما إذا كانت وسائل الإعلام ذاتها مستعدة لاتباع نهج أكثر توجهاً نحو حقوق الإنسان. وتتضمن بعض القضايا التي تواجهها وسائل الإعلام على هذه الجبهة ما يلي: الصدقية والمعايير الأخلاقية؛ والقدرة على البقاء من الناحية المالية؛ وعدم التحيز في تقديم التقارير والاطلاع على الأعمال المناهضة للعنصرية؛ والقوانين القمعية التي تقيّد حريات وسائل الإعلام؛ وانعدام الحيز الديمقراطي وظهور الإنترنت؛ وملكية وسائل الإعلام وخطر إسكات وسائل الإعلام من خلال سيطرة الشركات المقربة من الحكومة.

٨٧- وأخيراً، فإن الأسرة تؤدي دوراً أساسياً في التشجيع على التسامح والاحترام المتبادل. وينبغي للبرامج، والأدوات المنهجية والحملات التي تضعها السلطات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني، بمن فيها الجماعات الدينية، أن تدعم الأسرة في هذا الصدد.

جيم - التقسيم إلى فرعين هما "الوصول أو المضمون": مسألة النوعية

٨٨- إن الوصول إلى التعليم الإلزامي والمجاني مهم كنقطة انطلاق لتعزيز حقوق الإنسان، لكن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يتطلب أكثر من الوصول إلى التعليم، حسب قول المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، السيد مونيوس فيلالوبوس.

٨٩- إن برنامج العمل العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان يؤكد حالياً على بناء القدرات في التعليم الابتدائي والثانوي بغية تعزيز حقوق الإنسان. والسعي إلى مضمون يراعي حقوق الإنسان هو في مجمله ضروري أيضاً ويتعلق بعامل النوعية. والنهج القائم على حقوق الإنسان يعتبر شرطاً مسبقاً للتعليم ذي النوعية الجيدة ويتضمن السمات التالية:

(أ) التعليم الشامل للجميع، الذي يمكن فئات مختلفة من المشاركة بطريقة متعددة؛

(ب) التوجه نحو التعليم الابتدائي والثانوي وغيره من مستويات التعليم، وكذلك التعليم غير النظامي وغير الرسمي كعملية تمكينية؛

(ج) عدم الاكتفاء بالمحتوى الأكاديمي وحده والانتباه للردود العملية والصلة بالأوضاع المحلية؛

(د) التسامح واحترام الفئات المهمشة وحقوقها؛

(هـ) اللاعنف في البيئة المدرسية؛

(و) زرع القيم والعقلية القائمة على احترام حقوق الإنسان؛

(ز) السلوك الذي يراعي حقوق الغير؛

(ح) الإلمام بمعايير حقوق الإنسان؛

(ط) المناهج الدراسية التي تعكس حقوق الإنسان؛

(ي) رصد عملية التعليم لضبط النوعية؛

(ك) إجراء تعديلات استجابة للإصلاحات اللازمة؛

(ل) إيلاء اهتمام خاص للوصول إلى التعليم ومضمونه بالنسبة للنساء والفتيات وحقوقهن.

٩٠- إن تطوير المهارات المعرفية وبناء القيم في مجالات التعليم يتطلبان اعتماد نهج قائم على أساس حقوق الإنسان كشرط لنوعية التعليم. فلا يمكن اختزال النوعية في مسألة الفعالية التي يمكن قياسها. بل ينبغي أن يكون لها صلة بتنفيذ منسق ومنتز لعمليات تعليمية متعددة، ترتبط بكفاءات التعلّم والتعليم. فينبغي تحديد النوعية بالكامل وفقاً للظروف والعوامل المحددة لإدماجها بالكامل في المدارس وحياة المجتمع.

دال - المنهجية التي تراعي حقوق الإنسان: "الكيفية"

٩١- تبقى مسألة أساسية هي مسألة المدى الذي يمكن فيه تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في سياقات غير ديمقراطية وفي حالات النزاع. وقد يكون ذلك ممكناً في بعض الأحيان باستخدام برامج "محو الأمية" والتربية "الوطنية". وبوجه عام، فإن الطرق المفضلة تشمل الطرق التالية:

- (أ) صفوف ديمقراطية وعملية مشاركة؛
- (ب) اتصالات حية، من خلال مواد سمعية - بصرية وأفلام وأغاني على سبيل المثال؛
- (ج) التعلم من خلال العمل، بواسطة أنشطة تعزز الطبيعة الإنسانية؛
- (د) قراءة الكتب التي تشكك في القوالب النمطية وترفض التمييز؛
- (هـ) دراسات حالة تتعلق بأوضاع الحياة؛
- (و) استخدام وسائل الإعلام استخداماً يراعي حقوق الإنسان، بما في ذلك الإنترنت؛
- (ز) تعددية المصادر بالاستناد إلى التنوع الثقافي؛
- (ح) تنظيم دورات موضوعية بشأن حقوق الإنسان و/أو تشريب حقوق الإنسان/إدماجها في صلب السياسات العامة من خلال دورات أخرى؛
- (ط) التشجيع على التحليل النقدي؛
- (ي) الاعتناء بفهم حقوق الإنسان المادي وغير المادي على السواء؛
- (ك) ترجمة المعايير/الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان إلى لغات وطنية ومحلية، بما في ذلك إعلان وبرنامج عمل ديربان؛
- (ل) تمكين الفئات المتأثرة، وكذلك مراعاة الماضي وأثر الاستبعاد على حقوقها وأسباب رزقها؛
- (م) اللجوء إلى عملية تشجع المشاركة واللامركزية.

الموارد

٩٢ - هناك حاجة إلى ضمان الإنفاق العادل على التعليم بوجه عام والتنقيف في مجال حقوق الإنسان بوجه خاص. غير أن هذه الموارد لا تقتصر على الموارد المالية لأنها يمكن أن تشمل مدخلات غير مادية، مثل حسن النية والمساعدة الطوعية.

التقييم

٩٣ - ينبغي القيام في صورة منتظمة برصد وتقييم نظام التعليم وجميع الوكالات المعنية على جميع مستويات التعليم لضمان نوعية تستجيب بصورة جيدة لحقوق الإنسان. وقد يتضمن ذلك ما يلي:

- (أ) اللجوء إلى طائفة متنوعة من أدوات وعمليات الرصد؛
- (ب) جمع البيانات المتعلقة بعوامل الوصول والمضمون؛
- (ج) تقييم المعلمين وتقدير الأثر؛
- (د) وضع مؤشرات لقياس التقدم؛
- (هـ) متابعة عمليات التكيف اللازم.

التعاون وإقامة شبكات التواصل

٩٤ - مطلوب المزيد من بناء الشراكات مع الأطراف التالية على أن يراعى في ذلك الواقع السياسي:

- (أ) وزارة التعليم، والجهات الفاعلة السياسية والوزراء المعنيون، بما في ذلك الحكومات المركزية والبلدية؛
- (ب) المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني؛ مجموعات المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المعنية، بمن فيها الزعماء الدينيون وجميع الفئات المتأثرة بالتمييز العنصري وكره الأجانب؛
- (ج) الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة؛
- (د) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛
- (هـ) الجامعات والمؤسسات الأكاديمية؛
- (و) قطاع الأعمال التجارية؛
- (ز) وسائل الإعلام.

٩٥- على الرغم من أن الجهة الفاعلة الرئيسية في العملية هي وزارة التعليم، توجد جهات فاعلة أخرى مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي بإمكانها المساعدة على إقامة الجسور والبناء وممارسة النفوذ البناء للتشجيع على اتباع نهج يراعي حقوق الإنسان وإدماج حقوق الإنسان في صلب عملية التعليم.

رابعاً - الاستنتاجات

٩٦- التحديات الرئيسية التي حددت لا سيما المناقشات العامة وأفرقة العمل يشمل ما يلي:

- (أ) إن الهياكل الاجتماعية الهرمية واللامساواة تؤديان أدواراً هامة للغاية في منح السلطة والأدوار الاجتماعية والفرص، وتسهم مباشرة في استدامة الاستبعاد والتمييز؛
- (ب) إن معاداة التثقيف في مجال حقوق الإنسان من جانب بعض طبقات المجتمع والمؤسسات التعليمية وغياب الإرادة السياسية للتغلب على النماذج الثقافية القائمة هي بمثابة عقبات أساسية تحول دون بناء مجتمعات تقوم على التسامح والاحترام المتبادل والمشاركة والشمول؛
- (ج) إن تعليم حقوق الإنسان لا يدمج، في معظم الأحيان، دمجاً كافياً في مناهج المدارس، وذلك فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك بالحقوق المدنية والسياسية؛
- (د) إن الفقر يحرم الملايين من الناس من التعليم ذي النوعية الجيدة، وبذلك يشكل الفقر عقبة أساسية أمام تعليم الناس بروح من التسامح واحترام ثقافات وتقاليد ومعتقدات الغير؛
- (هـ) غالباً ما يؤدي نقص الموارد والهياكل الأساسية، وقلة عدد المعلمين المؤهلين تأهيلاً جيداً والمزودين بأدوات التعليم الكافية، إلى تقويض إمكانات التثقيف في مجال حقوق الإنسان. فغياب الآليات المناسبة لرصد وتقييم أعمال الحق في التعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان يؤدي إلى تفاقم الأوضاع من حيث الوصول إلى التعليم ونوعية التعليم؛
- (و) إن جعل التعليم تجارياً قد يسهم في الإبقاء على اللامساواة في الوصول إلى التعليم؛
- (ز) قد تظهر نتائج عكسية في التعليم إما بسبب علاقة الخلاف بين التعليم الذي تديره الدولة والتعليم الذي يديره المجتمع المدني، أو بسبب انعدام الصلة والتنسيق بينهما؛
- (ح) إن الميل إلى جعل المجتمع متجانساً من خلال فرض التماثل على حساب هوية فئات منه (مثل السكان الأصليين والأقليات) باسم بناء الأمة، والتجانس المجتمعي والأمن القومي يؤدي إلى تضييق الحيز الذي يقتضيه التنوع في المجتمع؛
- (ط) إن كره الأجانب والمغالاة في القومية والاعتداء على المعتقدات الدينية تكون في بعض الحالات مصادر للاستبعاد والمواقف العدائية والتوترات والتراعات الداخلية في المجتمعات المتأثرة؛

- (ي) إن التمييز المتعدد الجوانب هو في معظم الحالات مصدرٌ لاستبعاد الأشخاص المعوقين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز؛
- (ك) إن إفلات مرتكبي أفعال التمييز من العقاب لا يتعارض ومبدأ العدالة فحسب بل يقوض من الجهود الوقائية أيضاً؛
- (ل) إن عدم وصول أطفال السكان الأصليين إلى نظام التعليم المتعدد اللغات، الذي يشمل اللغات المحلية قد يجرمهم من الاستفادة من الحق في التعليم؛
- (م) إن إنكار وجود التمييز، ولا سيما في بعض الدوائر الرسمية، يحول دون الاعتراف الكامل بالمشاكل الموجودة؛
- (ن) أن قلة المعلومات عن الممارسات الجيدة تحول دون استفادة المجتمعات من خبرات الغير في مكافحة التمييز والاستبعاد مكافحة فعالة.
- ٩٧- تتضمن المبادرات الجيدة المستمدة من المنطقة ما يلي:
- (أ) ترجمة صكوك ووثائق حقوق الإنسان إلى اللغات المحلية، بما في ذلك ترجمة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان وبرنامج عمل ديربان؛
- (ب) إدماج الطلاب من مختلف الأصول الاجتماعية والاقتصادية والإثنية في إطار المؤسسات التعليمية؛
- (ج) إنشاء مدارس للسكان الأصليين؛
- (د) اعتماد وتنفيذ تدابير خاصة للتشجيع على الالتحاق بالمدارس، وذلك مثلاً بتوفير الغذاء مقابل الالتحاق بالمدرسة؛
- (هـ) برامج خاصة للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان لزيادة وعي الجمهور العام بالتمييز؛
- (و) إقامة شبكات التواصل، والدعوة، والتأثير، وإقامة التضامن لمكافحة التمييز؛
- (ز) تثقيف العمال المهاجرين، بما في ذلك تدريب المهاجرين تدريباً يتعلق بحقوق الإنسان؛
- (ح) إنشاء أكاديمية قضائية وتشغيل ضحايا التمييز كمدربين (النيبال مثلاً)؛
- (ط) تعليم الأشخاص المعوقين (كولومبيا مثلاً)؛
- (ي) إنشاء آليات مؤسسية للمستبعدين اجتماعياً (لجنة الداليت في نيبال مثلاً)؛
- (ك) تدابير خاصة لتشجيع تعليم الفتيات (بنغلاديش مثلاً)؛

- (ل) تطبيق الممارسات الجيدة مثل مشروع جنوب شرق آسيا لتعليم حقوق الإنسان في المدارس؛
- (م) قيام المجتمع المدني بحملات توعية بشأن حقوق المرأة والطفل، بالإضافة إلى تثقيف المجتمع المحلي (تايلندا والفلبين)؛
- (ن) تشجيع حوار الثقافات المختلفة بين مجتمعات مختلفة؛
- (س) وصول الأطفال إلى التعليم الابتدائي والثانوي، بغض النظر عن أوضاعهم من حيث الهجرة (تايلندا واليابان).

خامساً - التوصيات

- ٩٨ - يتعين على الحكومات والمفوضية السامية لحقوق الإنسان واليونسكو والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمجتمع المدني، التعاون تعاوناً وثيقاً عند الاقتضاء لاتخاذ إجراءات فعالة تتعلق بما يلي:
- (أ) اعتماد سياسات واضحة لمكافحة التمييز، والتشجيع على التماسك الاجتماعي بين مجتمعات محلية مختلفة؛
- (ب) التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ومعاهدات حقوق الإنسان الأخرى؛ وتعميم المعاهدات آنفة الذكر وكذلك إعلان وبرنامج عمل ديربان من خلال ترجمتها إلى اللغات المحلية؛
- (ج) المشاركة بصورة منتظمة في تنفيذ المعاهدات آنفة الذكر وإعلان وبرنامج عمل ديربان، ولا سيما أحكامهما التي تتناول التعليم عموماً والتثقيف في مجال حقوق الإنسان خصوصاً؛
- (د) نشر وتنفيذ البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي يدعم فهم التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس والذي يعكس ما يلي:
- ١٠ السياسات والتشريعات والاستراتيجيات التربوية التي تشتمل على مبادئ حقوق الإنسان، وكذلك التدابير التنظيمية المناسبة لتنفيذ هذه السياسات بمشاركة جميع أصحاب المصلحة فيها؛
- ١١ عمليات وأدوات التعليم والتعلم، بما في ذلك مثلاً مضمون وأهداف المناهج المدرسية، وممارسات ومنهجيات التعليم ومواده، بما فيها الكتب المدرسية، التي تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان وتجسدها؛
- ١٢ بيئات التعلم التي تحترم وتدعم حقوق الإنسان. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة في إطار المدارس (الطلاب والمعلمون والموظفون والإداريون والآباء) أن تمارس حقوق الإنسان وينبغي تمكين الأطفال من المشاركة مشاركة كاملة في الحياة المدرسية؛

- ٤` مهنة التعليم وإدارة المدرسة التي لديها ما يلزم من معرفة وفهم ومهارات ومؤهلات لتيسير التعلّم وممارسة حقوق الإنسان في المدرسة، والتي تتمتع بظروف عمل مناسبة ووضع مهني لائق.
- (هـ) صياغة استراتيجيات وطنية، في إطار عملية تقوم على المشاركة، لتنفيذ البرنامج العالمي للثقيف في مجال حقوق الإنسان؛
- (و) القيام بالتعاون مع جميع قطاعات المجتمع، بمراجعة طريقة كتابة التاريخ وتدرسه على المستوى الوطني لضمان إجراء تحليل يتسم بقدر أكبر من التعددية ويستجيب للتنوع الثقافي؛
- (ز) دمج عملية القضاء على التمييز العنصري والاستبعاد في صلب السياسات العامة كهدف صريح للمناهج والعمليات التعليمية؛
- (ح) التغلب على التمييز والاستبعاد بمبادرات للتوعية تنطوي على أدوار المجتمع المدني والتعاون بين الثقافات؛
- (ط) توفير المحافل لمناقشة محنة المستبعدين اجتماعياً، بمن فيهم الداليت والبوراكو؛
- (ي) تطوير البحوث والتوثيق وتبادل المعلومات لتشجيع وتعميم الممارسات الجيدة في الثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛
- (ك) توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان، القائم على الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان، وذلك للمعلمين وغيرهم من المهنيين، والشباب، وقادة الأعمال التجارية، والمهن الأخرى وقطاعات المجتمع، ودعم التدريب بجوائز للمشاركة الفعالة؛
- (ل) إدراج عنصر حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لتدريب القضاة وغيرهم من المهنيين القانونيين؛
- (م) تشجيع التعليم والمدارس والبيئات المؤاتية للطفل والشاملة للجميع بغية القضاء على التحيز ضد الفئات المتأثرة؛
- (ن) توفير الاستجابة الفعالة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- (س) تعزيز مفهوم إيصال التعليم إلى المجتمعات المحلية والحفاظة على استخدام الحكمة المحلية؛
- (ع) تعزيز دور الأسرة في التشجيع على التسامح والاحترام المتبادل؛
- (ف) التشجيع على الممارسات الجيدة والتصدي للممارسات السيئة، على أن تراعى في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

- (ص) تطوير عقلية تراعي حقوق الإنسان، من خلال أنشطة موجّهة إلى المجتمعات المحلية وتخطاب المجتمع برمته من الصغر؛
- (ق) تحسين الوصول لا إلى التعليم الابتدائي فحسب بل أيضاً إلى مستويات التعليم الأخرى باعتبار التعليم عملية تستمر طوال العمر؛ واعتماد سياسة التعليم المجاني والإلزامي على نطاق المنطقة؛
- (ر) التشجيع على الأخذ بنظام الحصص للمجتمعات الخرومة في المدارس، والمؤسسات الأكاديمية والتدريبية في القطاعين العام والخاص؛
- (ش) التركيز لا على الوصول إلى التعليم فحسب بل أيضاً على نوعية التعليم الموجه نحو منع التمييز والقضاء عليه؛
- (ت) تعزيز تعددية الثقافات في التعليم، بما في ذلك استخدام المنشورات بلغات متعددة؛
- (ث) تعزيز وسائل الإعلام البديلة، بما فيها وسائل إعلام السكان الأصليين، التي يمكن الوصول إليها والتي تراعي حقوق الإنسان والتي تستطيع أداء دور صلة الوصل في الحوار فيما بين الإثنيات؛
- (خ) استخدام محطات الإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام في المجتمعات المحلية، أو الاعتراف بها أو إنشائها بغية التشجيع على التسامح واحترام الغير؛
- (ذ) تشجيع الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والتغلب على فجوة المعلومات داخل المجتمعات وعلى المستوى الدولي؛
- (ض) تعزيز إقامة شبكات التواصل فيما بين جميع أصحاب المصلحة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان وبرامج التوعية بالتمييز؛ والتنسيق بين المؤسسات المعنية بمكافحة التمييز العنصري وكره الأجانب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني؛
- (أأ) تعزيز المجتمع المدني من خلال إتاحة حيز ديمقراطي للتعاون بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛
- (ب ب) حشد الموارد الإضافية لمساعدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج وخطّة عمل ديربان، بما في ذلك ترجمتهما إلى اللغات الوطنية وغيرها من اللغات؛
- (ج ج) تعزيز الحوار بين الثقافات داخل البلدان وعبر الحدود وإدراك أن التمييز يتجاوز العنصرية؛
- (د د) الطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إجراء استعراض في غضون سنتين لتنفيذ التوصيات التي اعتمدها الحلقة الدراسية.